

تشكل صور من الاستبعاد الاجتماعي - الفقر والبطالة - في الجزائر

أ.د/بلقاسم سلاطينية

أ/ أسماء بن تركي

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
جامعة بسكرة

Résumé:

Le concept d'exclusion sociale et l'un des concepts modernes utilisés pour décrire les formes contemporaines de la misère sociale. Il est définie par les dimensions de la société et l'incapacité de participer efficacement à la vie économique, sociale et politique.

L'émergence et la propagation du phénomène laissent un impact sur l'intégration sociale entre les parties de la communauté d'une manière apparente sur la fonction de ces pièces et qui semble évident à partir des valeurs de justice sociale et de la solidarité. L'exclusion sociale se reflète dans les images qui apparaissent dans la multi-société, et qui se traduisent notamment par le chômage et la pauvreté qui sont des signes qui font apparaître avec force cette marginalisation et cette exclusion sociale.

الملخص:

يعد مفهوم الاستبعاد الاجتماعي من المفاهيم الحديثة والمستخدم لوصف الأشكال المعاصرة من الحرمان الاجتماعي، والذي يعرف بأنه إبعاد لبعض فئات المجتمع وعدم القدرة على المشاركة بفاعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فظهور وانتشار ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي لها تأثير على التكامل بين أجزاء المجتمع والظاهر بالأخص في الجانب الوظيفي لهذه الأجزاء والذي يبدو جليا من خلال قيمتي العدالة الاجتماعية والتضامن الآلي. وينعكس الاستبعاد الاجتماعي في صور متعددة الظهور في المجتمع والتي تتجسد بالأخص في صورتها البطالة والفقر، هذه الصور التي تعد دليلا على ما ينطوي عليه البناء الاجتماعي من تهميش واستبعاد.

تقديم:

يعد موضوع الاستبعاد الاجتماعي موضوعا حيويا كاشفا لطبيعة البنية الاجتماعية في أي مجتمع، هذه البنية التي تعني وجود علاقات ثابتة ضمن نسق واحد تسعى لتحقيق الانتماء الاجتماعي للفرد، والذي يمثل حاجة أساسية عند الإنسان، فالفرد بحاجة إلى قطب اجتماعي يحدد من خلاله هويته ويبنى شخصيته كما يحتاج الفرد أيضا إلى كينونة اجتماعية يلتصق بها حتى يبني نفسه ويمكن أيضا من مخاطبة الآخرين¹.

فالاستبعاد الاجتماعي ظاهرة متميزة عن الفقر ومميزة أيضا عن عدم المساواة الاقتصادية فهي ليست أمرا شخصيا ولا راجعا إلى تدني القدرات الفردية بقدر ما تمثل حصاد ونتاج بنية اجتماعية معينة ورؤى محددة ومؤشر على أداء هذه البنية لوظائفهاⁱⁱ.

ومع تفاقم الأزمات الاجتماعية في العديد من الدول انتشر مفهوم الاستبعاد أكبر من أي وقت مضى، هذا المفهوم بحسب رأي الكثير من العلماء قد حل محل الاستغلال الذي يعد أحد الأسباب الرئيسية للفقر، ويعتبر الاستبعاد من العمل السبب الرئيسي لفقدان المراكز الاجتماعية، فمعدلات البطالة المرتفعة والعمالة الناقصة في جميع أنحاء العالم تعطي فكرة عن حجم الاستبعاد الاجتماعي في العالم اليومⁱⁱⁱ.

1. تعريف الاستبعاد الاجتماعي

الاستبعاد الاجتماعي مصطلح تم تداوله في الأوساط السياسية والثقافية وفي علم الاجتماع بكثرة في العقد الأخير من القرن العشرين، ويعتبر علماء الاجتماع أول من وضع معالم هذا المفهوم وكان السياسيون هم الذين استخدموه أكثر من غيرهم للإشارة إلى أحد المصادر الأساسية لظاهرة اللامساواة^{iv}.

وقد اتسع استعمال هذا المصطلح بصفة خاصة مع نشر تقارير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية، لأن المعايير التي ذكرها هذا التقرير هي التي لاحظها علماء الاجتماع والاقتصاد في الحديث عن الاستبعاد ودواعيه وأسبابه، ومنذ ذلك الحين ومع صدور ترتيب الدول على سلم التنمية البشرية التي تبحث في مدى اتساع الاستبعاد وتقلصه ومدى تجاوب الدول والشعوب مع ضروريات وحاجات الإنسان التي تجعله إنسانا داخل المجتمع يشعر ويحس أنه إنسان في إطار أمة أو مجتمع، إذ اهتمت وكالات الأمم

المتحدة المتخصصة بعملية الإدماج الاجتماعي كعملية أساسية وضرورية للقضاء على كل أشكال التهميش والإقصاء والاستبعاد الاجتماعي، من خلال المطالبة بتحسين أوضاع قطاعية أو لمجموعات معينة في مجموعة من الإعلانات منها الإعلان العالمي للتعليم للجميع الذي صدر عقب المؤتمر الذي عقد عام 1990، كما تبنت منظمة اليونسكو الكثير من القرارات القائلة بتقوية الجهود لتلبية احتياجات التعلم لدى الشباب والكبار ومراجعة البرامج التعليمية لكي تستجيب لحاجات المجموعات والجماعات المستضعفة، وتحديد العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على الإفادة من التعلم الأساسي ثم مساهمة الأسرة والجماعات المحلية في العملية التعليمية^v.

فالاستبعاد الاجتماعي مصطلح لم يتم الاتفاق على وضع تعريف موحد ومحدد له فتعددت مفاهيمه واختلفت بين من يرى أنه انغلاق اجتماعي وآخرون يرونه بأنه تهميش وعلماء آخرون ربطوه بالحرمان والإقصاء الاجتماعي.

فماكس فيبر وصفه بأنه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي والذي رأى فيه انغلاق جماعة لتؤمن لنفسها مركزا متميزا على حساب جماعة أخرى من خلال عملية إخضاعها^{vi}.

أما قاموس « Le Petit Robert 1 » جاء فيه أن الاستبعاد الاجتماعي في اللغة هو التهميش، الترحيل، الحذف والشطب^{vii}. وعرف أيضا بأنه: (... هو العملية التي يتم بواسطتها دفع بعض الأفراد إلى حافة المجتمع ومنعهم من المشاركة تماما بحكم فقرهم أو عدم الكفاءة الأساسية أو نتيجة لوجود التمييز^{viii}.

أرجع هذا التعريف السبب الرئيسي لاستبعاد فئة معينة اجتماعيا عن غيرها إلى فقرها وما تمتلكه من أموال وثروات تحدد مكانتها الاجتماعية، وتحول دون مشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية بسبب فقرهم أو نوع الكفاءات التي يمتلكونها والتي تميزهم عن غيرهم من أفراد هذا المجتمع.

عرف مصطلح الاستبعاد الاجتماعي أيضا بأنه: الحرمان من الموارد والحقوق بالإضافة إلى أنه مجموعة العوامل التي تحول دون مشاركة الفرد والجماعة في الأنشطة المجتمعية وعدم القدرة على التفاعل والانصهار في بوتقة المجتمع الأوسع الذي يستوعب الكل بلا استثناء^{ix}.

نلاحظ أن هذا التعريف قد ربط بين الاستبعاد وحرمان الأفراد من حقوقهم والتمتع بالموارد الطبيعية الموجودة في البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها، وربط الاستبعاد أيضا بمنع الفرد من مشاركة باقي أفراد الجماعة الاجتماعية كل الأنشطة الدالة على التكامل بين الأفراد على اختلاف مكانتهم ومدى وجود علاقات سليمة بينهم، وهو ما يتوافق إلى حد ما مع تعريف الأمم المتحدة. هذه الأخيرة ترى في الاستبعاد الاجتماعي بأنه: الافتقار إلى الدخل والموارد لضمان سبل العيش المستدامة؛ والجوع وسوء التغذية وسوء الصحة، وقلة أو انعدام فرص الحصول على التعليم وغيرها من الخدمات الأساسية وزيادة معدلات الاعتلال والوفيات الناجمة عن الأمراض؛ التشرّد والسكن غير الملائم؛ السلامة البيئية والاجتماعية والتميز، وعدم المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية. علي هذا فإن الاستبعاد الاجتماعي هو الذي يفرق بين البشر^x واعتبر الاستبعاد الاجتماعي صورة من صور عدم الاعتراف بالحقوق الأساسية، أما في حالة توافر هذا الاعتراف فيعتبر صورة من صور العجز عن الوصول إلى المنظومات السياسية والقانونية اللازمة لجعل هذه الحقوق واقعا حيا^{xi}.

وعرف أيضا بأنه: إقصاء متعدد الأبعاد^{xii} لأن الإقصاء يركز على منظومة واسعة من العوامل التي تمنع الأفراد والفئات والجماعات من الفرص المتاحة لأغلبية الأفراد^{xiii}

وعرف أيضا بأنه حالة تفكك تصيب الروابط الاجتماعية، مما يستدعي مزيداً من التركيز على التضامن وعلى الطبيعة العضوية للمجتمع. فالاستبعاد الاجتماعي يضع الفرد في وضع إجحاف مقارنة بغيره من الأفراد، فيؤدي إلى المساس بحقوق هذا الفرد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويضعف قدرته على الحصول على السلع والخدمات، ويعوق مشاركته كعنصر فاعل في المجتمع.

كما يعتبر هذا المصطلح عند البعض كأسلوب حديث شائع للكلام عن الفقر، وبالنسبة للبعض الآخر هذا المصطلح يتسع لأكثر من معنى حيث لا يتركز أساسا في نطاق الدخل المتدني وإنما يتسع ليشمل الاستقطاب والتفاوت وعدم المساواة^{xiv}.

كما يرى علماء آخرون أن الاستبعاد الاجتماعي هو شكل أدنى من الحرمان من المنافع سواء كانت مادية أم معنوية^{xv}.

يقصد بالحرمان ليس فقط الحرمان المادي الناتج من عدم القدرة على سد الحاجات الأساسية أو إعالة الذات أو الأسرة، بل المساس بالحق في الحصول على خدمات اجتماعية أساسية مثلا الرعاية الصحية والتعليم، وعدم الاعتراف بهذا الحق، فالشخص المستبعد يمكن أن يكون محروماً من المعرفة العامة التي تؤمنها المدارس النظامية، ومحروماً من المأوى والسكن اللائق، ومن حق الانتماء إلى المجتمع^{xvi}.

ويرى أحد الباحثين أن مفهوم الإقصاء أو تهميش الأفراد أو المجموعات يشمل عوامل مثل مصدر الرزق والعمالة الدائمة والمضمونة، والأجر، وملكية الأموال والأراضي والسكن ومستوى الاستهلاك، والتعليم، ومستوى المهارات، ورأس المال الثقافي، وحالة الرفاه، والمواطنة، والمساواة في القانون، والمشاركة الديمقراطية، والحصول على السلع العامة، والأمة أو العرق الغالب، والأسرة، والمستوى الاجتماعي والإنساني، والاحترام، وتحقيق الذات، ومستوى المعرفة^{xvii}.

فإذا اعتبرنا أن الإقصاء أو الاستبعاد بمعنى واحد فإن الفرد حسب رأي بعض الباحثين يعد مستبعدا اجتماعيا إذا كان لا يشارك في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه وهو في نظرهم يعد تعريفا إجرائيا منها وهذا التعريف نسبي في نظرهم لأنه يحصر الاهتمام في فرد معين في مجتمع معين إلا أنه يتناول المشاركة وهي في نظرهم تعد في الأغلب جوهرية في دراسة الاستبعاد الاجتماعي، لكن المفهوم الذي دل عليه هذا التعريف هو الذي تناوله باحثون آخرون تحت عنوان الإقصاء الاجتماعي. بينما عالم الاجتماع «أنتوني غدنز» يضع الاستبعاد أو الإقصاء الاجتماعي مصطلحا أو مفهوما يحل محل الطبقة المسحوقة، وهو ما دل على أن الاستبعاد يحل محل الفقر في الكثير من الدراسات^{xviii}.

ويعرف آخرون الاستبعاد الاجتماعي في كثير من الأحيان بضده، فهو عكس الاندماج الاجتماعي، لأنه إذا ما أريد للمجتمع أن تتوفر فيه عناصر التكامل والاندماج فإن من المهم أن يشارك أفرادها في الخدمات التي تقدمها مؤسسات عامة عديدة مثل المدارس ومرافق الرعاية الصحية والنقل العام ومن شأن ذلك كله أن يعزز من معنى التضامن الاجتماعي بين الأفراد^{xix}.

كما طرح مجموعة من الباحثين والدارسين لمعنى الاستبعاد الاجتماعي في محاولة لإيجاد تعريف إجرائي له بأن الفرد يكون مستبعدا إذا كان:

أ - إذ أن هذا الفرد من أفراد مجتمع معين أو مقيم أو ينتمي جغرافيا لمجتمع معين.

ب - قال أنه لا يستطيع المشاركة في الأنشطة العادية للمواطنين في هذا المجتمع.

ت - وقال أنه يرغب في المشاركة بذلك، ولكن يمنع من القيام بذلك عن طريق عوامل خارجة عن سيطرته.^{xx}

بعد عرض أهم المفاهيم والتصورات التي أعطيت لمصطلح الاستبعاد الاجتماعي يمكن لنا الإشارة إلى أنه يمكن جمع كل التصورات السابقة حول مفهوم مصطلح الاستبعاد الاجتماعي في أنها تحمل في معناها التحول، أي التحول في الوضعية وبالتالي التحول في المكانة والدور، هذا التحول يحمل في العادة دلالة سلبية أي تحول سلبي وليس إيجابيا، فتحول الفرد بمفهوم الاستبعاد يكون من مكانة إيجابية لهذا الفرد لها أدوارها ووظائفها داخل المجتمع إلى مكانة أدنى أي سلبية تقل فيها أدوارها ووظائفها داخل النسق الاجتماعي إلى أن تصل درجة الانعدام أحيانا، لنصل للقول أن الفرد يعد مستبعدا اجتماعيا إذا كان لا يشارك في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه والذي يتجسد أساسا في البطالة وما ينتج عنها من فقر.

من خلال ما سبق يمكن أن نستخرج مجموعة من العناصر المشتركة بين مختلف التعريفات الموضحة لمصطلح الاستبعاد الاجتماعي والتي يمكن أن توضح أهم خصائص الاستبعاد الاجتماعي أو الفرد المستبعد اجتماعيا كما يلي:

- الاستبعاد الاجتماعي حرمان متعدد: أي أن الاستبعاد هو أكثر من أن يكون مجرد فقر، أو عدم الإمكان الحصول على دخل ثابت، أو عدم وجود فرص للعمل، وإنما هو أيضا عدم وجود تفاعلات بين أفراد المجتمع وعدم المشاركة في الأنشطة الاجتماعية وهو أيضا الحرمان من التعليم ومن الصحة من السكن ومن الاستفادة من المرافق الاجتماعية المختلفة وغيرها.

- الاستبعاد الاجتماعي نسبي: يعتبر الاستبعاد نسبيا لأنه يكون لمجموعة من أفراد مجتمع معين في مكان محدد وفي وقت محدد أيضا، فهو لا يكون مطلقا في المجتمع لا في مكان ولا زمن معين.

- الاستبعاد الاجتماعي فعل: ينشأ الاستبعاد الاجتماعي كفعل على شكلين طوعي وقسري
- يكون طوعيا أو اختياريا بأن تستبعد فئة اجتماعية نفسها أو فرد ما يستبعد نفسه بشكل اختياري كأن يكون لنقص فيه أي في طبيعة شخصيته تمنعه من الاندماج في المجتمع وبالتالي يحرم على نفسه بشكل طوعي التفاعل بين أفراد مجتمعه كالمرضى نفسيا أو أصحاب الإعاقات الجسمية أو حتى الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الضعيفة.

- ويكون الاستبعاد قسريا أي إجباريا وذلك بأن يجبر فردا ما أو طائفة ما على الحرمان من المشاركة في الأنشطة والتفاعلات الاجتماعية بينهم وبين أفراد المجتمع الذي ينتمون إليه، وذلك لأسباب إما طائفية أو نتيجة لتقسيم اجتماعي ما أو كما هو موجود في مجتمعات متعددة نتيجة فهم خاطئ للأحكام الدينية.

2. أسباب انتشار الاستبعاد الاجتماعي:

إن الاختلاف في تحديد مفهوم موحد للاستبعاد الاجتماعي جعل من رؤى العلماء والباحثين تتسع في تحديد الأسباب الرئيسية المتصلة به والمؤدية لحدوثه، فبرز في هذا المجال ثلاث مدارس فكرية مختلفة:

المدرسة الأولى: تضع سلوك الأفراد وقيمهم الأخلاقية في المقام الأول.

المدرسة الثانية: تؤكد على أهمية دور المؤسسات والنظم ابتداء من دولة الرعاية أو الاشتراكية إلى الرأسمالية والعولمة.

المدرسة الثالثة: تؤكد أهمية التميز ونقص الحقوق المنفذة فعلا^{xxi}.

هذه المدارس الثلاثة في اهتمامها بالأسباب الرئيسية للاستبعاد الاجتماعي باعتباره ملحا أساسيا في الجدل الدائر حول الاستبعاد الاجتماعي هي تبحث عن إجابة للسؤال القائل: «من الذي يقوم بالاستبعاد؟» فكانت إجابات المدارس الثلاثة حسب منطلقاتها الفكرية المختلفة كما يلي:

* المدرسة الأولى: أكدت على أهمية القيم الأخلاقية وعلى التفسيرات السلوكية، وركزت تحليلها على الأفراد المستبعبين اجتماعيا وألقت عليهم اللوم لأنها تعتبرهم المسؤولين عن وضعهم هذا بل وتؤكد على أنهم هم الذين وضعوا أنفسهم في هذا الموضع.

* بينما على العكس من ذلك نجد المدرسة الثانية ترى أن المؤسسات المدنية والاقتصادية تجعل من الفرص المتاحة أمام بعض الأفراد والجماعات دون غيرهم فيه نوع من تقييد الفرص أمام الآخرين، مما يعطي الانطباع بانتقاء وجود فعل الاستبعاد على جانبيين:

- الأول: حصيلة هذا النظام أو المؤسسة فهو في العادة غير مقصود، أو على الأقل خارج نطاق سيطرة أي فرد أو منظمة

- الثاني: لا يملك الأفراد المستبعبون اجتماعيا فرصة معالجة وضعهم.

* أما المدرسة الثالثة فبتحليلها يكون المستبعبون اجتماعيا واقعين تحت رحمة الأقوياء، وبالتالي فهم يلقوا بالمسؤولية على الصفوة بصورة كاملة.^{xxii} وبعيدا عن المدارس الفكرية وتحليلاتها للأسباب الحقيقية التي ينجم عنها ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي يمكن أن نذكر الأسباب التالية التي يمكن أن ينتج عنها هذه الظاهرة كما يلي:

* أسباب سياسية: حيث يؤدي انفراد بعض الأفراد بسلطة القرار وغياب التنظيم الذي يكفل للأفراد المشاركة في تناولهم قضاياهم ومشكلاتهم إلى إحساس الأفراد بالضيق الذي يظهر على هيئة توتر واستعداد كبير لانفجار.

* أسباب اقتصادية: يعتبر العامل الاقتصادي أهم العوامل التي تؤدي إلى بروز مظاهر الاستبعاد من عمق النسق الاجتماعي نظرا لما للعامل الاقتصادي من دور في تحديد فعالية الأفراد في النظام الاجتماعي، ومدى تحكمها في توسيع أو تضيق دوائر النشاط لدى الفرد، فالثروة أهم محددات استبعاد الفرد أو اندماجه في المجتمع.

* أسباب نوعية: جنس الفرد في المجتمع يحدد دوره ومكانته وحتى منطلق التربية، فالثقافة العربية تفرق بين الذكور والإناث في إعدادهم لأدوار متباينة يحددها النوع الذي ينتمون إليه، وهو ما جعل العديد من الحركات الداعية لرفع القيود وأشكال

التهميش والاستبعاد للمرأة في أداء العديد من الأدوار الجديدة والتي تكون في العادة نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها المجتمعات العربية^{xxiii}.

4. مخاطر الاستبعاد على النسق الاجتماعي للمجتمع

إن تفشي ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي بين أجزاء النسق في المجتمعات لها تأثير واضح على التكامل بين أجزائه وخاصة في الجانب الوظيفي، وقد يكون الأثر البالغ لهذه الظاهرة يتجسد من خلال قيمتي العدالة الاجتماعية والتضامن الآلي بين أفرادها على اعتبار أنهما أهم قيمتين يقوم عليهما التكامل الوظيفي لأجزاء البناء الاجتماعي لأي مجتمع.

1.4. الاستبعاد وقيمة العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية كمفهوم يمثل الحد الأدنى للعدالة هي نوع من تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع. كما أنها تتيح للفعل البشري الفردي المجال لإعطاء صفة مميزة للأفعال الشرعية، مع التأكيد في نفس الوقت على وجود مظاهر الحرمان في المجتمع، والذي ينبغي أن يثير الطلب المشروع للحصول على المعونة أو الإنصاف من الظلم والتعويض عنه.

كما اختلف العلماء حول دلالات الفرص المتكافئة، لذلك يمكن أن نقول أن هذا المفهوم ليس دقيقاً لسببين:

أولهما: يتعلق بالأمر التي هي من حق الأفراد أن يتميزوا بها (ومن ثم ما يترتب عليها من مكافآت مرتبطة بها) أو الأمور التي يحملون المسؤولية عنها (وبالتالي ما يترتب على ذلك من الخسائر والعقوبات المرتبطة بها).

والثانية: ما يتعلق بالأمر التي تعد مسألة حظ سعيد أو حظ سيئ أو ما يسمى بالمواهب الطبيعية.

فالاستبعاد الاجتماعي يتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية أو الفرص المتكافئة بين الأفراد على الأقل في جانبين اثنين، الأول يؤدي الاستبعاد الاجتماعي إلى وجود فرص تعليمية ومهنية غير متكافئة.

والثاني: يشكل الاستبعاد الاجتماعي في الواقع إنكاراً للفرص المتكافئة فيما يتصل بالأمور السياسية.

فالاستبعاد الاجتماعي بإمكانه أن يؤدي إلى انتهاك مقتضيات العدالة الاجتماعية باعتبارها فرصا متكافئة، ففي بعض الظروف يمكن للاستبعاد الاجتماعي أن يشكل بصورة فعلية إنكارا للعدالة الاجتماعية.^{xxiv}

2.4. الاستبعاد وقيمة التضامن الآلي:

تختلف العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي في علاقتهما بالاستبعاد الاجتماعي سواء كان ذلك طوعا أو قهرا، فالتضامن الاجتماعي كمصطلح من مصطلحات علم الاجتماع يرد في سياق تفسير تماسك المجتمعات الصناعية الحديثة، فالتقسيم المعقد للعمل يترتب عليه بالضرورة أن يكون كل فرد من أفراد المجتمع متخصصا في مجال محدود وعاجزا عن أن يوفر لنفسه ما يحتاج إليه دون التعاون والتبادل مع الآخرين، لذلك فالمجتمع يتماسك لأن الأفراد لا يملكون الموارد والإمكانات التي تمكنهم من الانسحاب منه.^{xxv}

ويقصد بالتضامن الاجتماعي الإحساس بمشاعر الرفقة والألفة وهو يمتد ليتجاوز الأشخاص الذين يكون المرء على صلة شخصية بهم، وهو في حده الأدنى تقبل الأعراب كبشر لهم نفس الاحتياجات والحقوق.

فالتضامن الاجتماعي له أسبابه الاجتماعية، فالصلة بين التضامن الاجتماعي والعزلة الاجتماعية أو الاستبعاد الاجتماعي هي أنه من العوامل المهمة في تقوية التضامن: الانخراط في المؤسسات المشتركة ومعايشة الخبرات، فحياة الناس تكون أفضل حالا في مجتمع يتشارك أعضاؤه في بعض جوانب تلك الحياة.^{xxvi}

إن جعل المجتمع يعيش تضامنا آليا يحتاج إلى أسس مادية للمشاركة في حياة المجتمع، فمرافق الخدمات العامة التي توفرها الأنظمة الأساسية (كالمدارس والخدمات الصحية...) تعد واحدة من أساليب تشكيل التضامن بين أفراد المجتمع، غير أنه من الملاحظ أنها أصبحت وفي كثير من الأحيان منتجة للاستبعاد الاجتماعي للأفراد أكثر مما تقدمه لهم من تضامن وذلك لمستوى جودة هذه الخدمات وكيفية تقديم هذه الخدمات للأفراد فكثرة انتشار ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي داخل المجتمع تقضي تدريجيا على التضامن بين أفرادها.

5. صور من الاستبعاد الاجتماعي في الجزائر -البطالة والفقر-

إن الدارس والمتتبع للتغيرات الحاصلة في البلدان النامية عموما والجزائر على وجه الخصوص، يلاحظ وجود العديد من المؤشرات الدالة على بداية استفحال ظاهرة جديدة في هذا المجتمع والمتمثلة في الاستبعاد الاجتماعي، هذه الظاهرة المتجلية في ما تتعرض له العديد من فئات المجتمع، من خلال ما يمارس عليها من تهميش واستغلال ونبذ مستمر والذي أصبح في عديد الأحيان مباشرا وبشكل مرئي.

هذا الواقع الذي تتخبط فيه هذه الشرائح من المجتمع يعتبر دليلا على ما ينطوي عليه البناء الاجتماعي الجزائري من قهر واستغلال للفئات الدنيا والمحرومة، التي تتعرض يوميا لأشكال متعددة من الظلم الاجتماعي والاستغلال واللامساواة والتهميش والاستبعاد.^{xxvii}

هذا الوضع المتأزم الذي تعيشه هذه الفئات الاجتماعية زاد تأزما مع الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر خاصة إعادة الهيكلة التي تعتمد على استخدام الأساليب الإنتاجية ك رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى اعتماد إجراء التصفية للمؤسسات المفلسة وبالتالي الاستغناء كليا عن العمالة، وإقرار الخصخصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات وإهمال الاعتبارات الاجتماعية أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، وبالتالي التخلص من العمالة الزائدة، ومع تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية سنة 1992 أدت إلى تخفيض القدرة الشرائية وتدهور مستوى معيشة الأفراد لذلك نجد 14 مليونا جزائريا في حاجة إلى مساعدة اجتماعية.^{xxviii}

فسياسات التعديل الهيكلي المتبعة سنة 1994 أدت إلى عدة انعكاسات على البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري كون ذلك التعديل تطلب سياسات انكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي كانت نتيجته تفجير فئات واسعة من السكان، لذلك فإن التكلفة الاجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج المنتظرة وغير المضمونة^{xxix}. وهو ما عكسته المؤشرات الاجتماعية لسنة 2005، الوقت الذي استمرت فيه التوترات الاجتماعية والبارزة من خلال المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف المعيشة، نتيجة تسريح العمال بعد حل عدة

مؤسسات عمومية وعدم وجود استثمارات جديدة معتبرة، بالإضافة إلى ذلك عرف مستوى المعيشة تدهورا كبيرا نتيجة لتحرير الأسعار^{xxx}. ورغم توسع مجال تدخل الدولة من خلال الشبكة الاجتماعية لمساعدة الفئات المحرومة إلا أن حدة الفقر ازدادت مما يؤشر بزيادة نسبة المستبعدين اجتماعيا.

حيث كانت الحملة التي استهدفت 400 ألف عامل فقدوا مناصبهم الدائمة إثر عملية التسريح التي بلغت أوجها خلال تلك الفترة، قد صاحبها غلق نحو 1100 مؤسسة اقتصادية متهممة بالإفلاس، مما جعل الوضع الاجتماعي في وقتها يهدد بانفجار اجتماعي عنيف، إلى جانب استفحال أزمة التسيير وتداخل عوامل أخرى أيضا لتعظم من حجم البطالة في الجزائر، حيث جاء في الإحصائيات وجود 3.000.000 بطالا وهو الرقم الذي ارتفع في ظرف قياسي في الفترة الزمنية ما بين 1987 إلى 1997، حيث كانت النقلة من 120000 سنة 1987 إلى 2.200.000 سنة 1997 أي زيادة بمليون بطل، قبل أن يزيد الوضع تازما بعدد البطالين الجدد وهم العمال المسرحين من المؤسسات الاقتصادية، وما اكبتها من عدم قدرة الأجهزة المنصبة بغرض التقليل من حدة هذه النسب العالية في البطالة واستيعاب ملفات طلبات العمل^{xxxi}. كان لهذا الوضع العام في الجزائر في المراحل الأولى من إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية وتسريح للعمال التأثير المباشر على الوضع الاجتماعي، هذا إن لم نقل أنه السبب الأول في تقادم ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي وفقا لهذا المؤشر في المجتمع الجزائري.

وللخروج من الأزمة الاجتماعية التي وقعت فيها الجزائر اعتمدت الدولة على العديد من الإصلاحات للقضاء على أشكال الحرمان والتهميش والاستبعاد الاجتماعي خصوصا بين أوساط الشباب، وذلك بإنشاء العديد من الأجهزة التي هدفت أساسا لإدماج هذه الفئة مهنيا وتقديم المساعدات للفئات المحرومة والتي يمكن أن نعددها كما يلي:

1.5. نشاطات التضامن الوطني: والمتمثلة في المساعدة الموجهة للسكن، التضامن المدرسي، المساعدة الموجهة للفئات المستضعفة.

2.5. الشبكة الاجتماعية: عبارة على جهاز الدعم الموجه إلى فئات معينة من السكان، وذلك من خلال المنحة الجزافية للتضامن والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة وذلك من خلال المنحة الجزافية للتضامن، التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة

3.5. برامج المساعدة على التشغيل: لأن البطالة هي السبب الرئيسي لتدهور ظروف معيشة الأفراد وبالتالي زيادة حدة الفقر ومنه زيادة التهميش والاستبعاد الاجتماعي، لذلك عملت السلطات العمومية على مكافحة البطالة والعمل على إدماج العاطلين عن العمل وتحسين وضعيتهم الاجتماعية، وذلك من خلال عدة أجهزة تتمثل فيما يلي: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(1996)، الوظائف المأجورة بمبادرة محلية، أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (1997)، عقود ما قبل التشغيل، الصندوق الوطني للتأمين من البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.^{xxxii}

هذه الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لأجل التقليل من الحرمان والاستبعاد الاجتماعي للأفراد داخل المجتمع، على تعددها واختلاف تسمياتها وأهدافها وبالرغم من أنها استطاعت أن تحقق جزءا من أهدافها المسطرة إلا أنها كانت هي الأخرى واحدة من مسببات تفاقم ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي بين أفراد المجتمع الجزائري، والسبب يعود أحيانا لطبيعة الآلية بحد ذاتها وأحيانا كثيرة هو نتيجة كيفية تبني وتطبيق هذه الآلية بين أفراد المجتمع الجزائري.

فالصدى الاجتماعي لهذه الآليات بقي محدودا، لأن هذه البرامج تخللها مجموعة من العوائق احتوت على سلبيات كثيرة تجسدت في بعد هذه الأجهزة عن المواطن من خلال بعض الممارسات البيروقراطية والعلاقات الزبونية، والتي زادت من تهميش واستبعاد الكثير من هذه الفئات التي كان من الواجب أن تكون المستفيدون سواها من هذه البرامج وهذه الإصلاحات والتي كانت بالأساس موجهة لهم، وبالإمكان القول أن المستفيدين من هذه البرامج الاجتماعية هم في الغالب ينتمون إلى شرائح ذات مكانة خاصة في المجتمع، بالإضافة إلى أن غالبيتهم يتميزون بشبكة علاقات اجتماعية جيدة قائمة أساسا على مبدأ تبادل خدمة المصالح، وهو ما أدى عرقلة هذه الفئات من الاستفادة من هذه البرامج، بالإضافة إلى أن هذه الفئات كثيرا ما تقع في الظلم الاجتماعي وقمع السلطات المحلية وملاحقتها لها وأشكال أخرى من الضغوط النظامية. هذه المعاملات التي لا تخدم لا الفرد ولا المجتمع أصبحنا اليوم نلاحظ تزايدها وارتفاعها يوم بعد يوم وهو ما يبنى بتفاقم ظاهرة خطيرة على البناء الاجتماعي وتهدهد في حفاظه على بنائه واستمرار

علاقاته وهي ظاهرة التهميش أو الاستبعاد الاجتماعي لأنها تعزل قطاعا له أهمية وقيمة كبيرة في التنمية إن أحسن استغلالها وترشيدها ولعل ما مر على المجتمع الجزائري في سنوات العشرية السوداء لهو أكبر دليل على ذلك.^{xxxiii}

خاتمة:

ترتبط مسألة الاستبعاد الاجتماعي بالعدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي من مختلف صورته، طوعا أو قهرا، فالتضامن كمفهوم سوسولوجي يعني التماسك الاجتماعي للبناء في المجتمع، ويعبر عن تكامل وظائف الأفراد وأداء المجتمع لوظيفته الأساسية في الاستقرار والتكامل الاجتماعي. وكلما كان التضامن والتكافل الاجتماعيين قويين في المجتمع كلما كان الاستبعاد الاجتماعي منبوذا أو منفيا من المجتمع، وهو ما يقوي مسألة الانخراط الكلي لأفراد المجتمع في التكامل الاجتماعي، ويدعم هذا كله مسألة التضامن الآلي من خلال مؤسسات التضامن الاجتماعي وهذا ما يعمل دائما على الزيادة في جودة كل الخدمات المقدمة التي تعمل على القضاء على الاستبعاد الاجتماعي.

الهوامش:

- ⁱ - فريدريك معتوق: معجم العلوم الاجتماعية، بيروت، أكاديمية أنترناشيونال، 1998، ص ص 202-203.
- ⁱⁱ - جون هيلز وآخرون: الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، عدد 344، أكتوبر 2007، ص 11.
- ⁱⁱⁱ - صوفي بسيس: من الاستبعاد الاجتماعي إلى التماسك الاجتماعي، ترجمة: شريف محمد السعيد، ندوة روسكيلدة (استراتيجيات جديدة للتنمية)، الدنمرك، 2-4 مارس، 2005، من موقع: <http://social-team.com/forum/showthread>. 80:58h، 2011/05/05.
- ^{iv} - أنتوني غدنز: علم الاجتماع، ترجمة: فائز الصباغ، ط 04، بيروت لبنان، المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص 394.
- ^v - محمد بودرمين: إشكالية التهميش الاجتماعي في الجزائر، في: قوادرية علي وآخرون (محررون): مشكلات وقضايا المجتمع في عالم متغير، عين مليلة الجزائر، دار الهدى، 2007، ص 126.
- ^{vi} - جون هيلز وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 24.
- ^{vii} - Le Petit Robert 1: Nouvelle édition, Paris, 1982, P725.
- ^{viii} - Eurostat Statistical books, **Combating poverty and social exclusion A statistical portrait of the European Union 2010**. European Union, 2010, P07.
- ^{ix} - صوفي بسيس: مرجع سبق ذكره.
- ^x - المرجع نفسه.
- ^{xi} - جون هيلز وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 26.
- ^{xii} - الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي: متابعة قضايا ذات أولوية في مجال التنمية الاجتماعية في منطقة الإسكوا - الإدماج الاجتماعي -، الدورة السابعة، 27-26 أكتوبر، بيروت، 2009، ص 03.
- ^{xiii} - أنتوني غدنز: مرجع سبق ذكره، ص 394.

- xiv- جون هيلز وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص27.
- xv- محمد بودرمين: مرجع سبق ذكره، ص128.
- xvi- الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سبق ذكره، ص5.
- xvii- المرجع السابق نفسه: ص ص03-04.
- xviii- جون هيلز وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص29.
- xix- أنتوني غدنز: مرجع سبق ذكره، ص394.
- xx -Liz Richardson and Julian Le Grand: **Outsider and Insider Expertise The Response of Residents of Deprived Neighbourhoods to an Academic Definition of Social Exclusion**, Centre for Analysis of Social Exclusion, London, April 2002, p3.
- xxi- جون هيلز وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص28.
- xxii- المرجع السابق نفسه: ص ص27-28.
- xxiii- محمد بودرمين: مرجع سبق ذكره، ص ص137-140.
- xxiv- جون هيلز وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص53-56.
- xxv- أندرو إدجار وبيتر سيدجويك: موسوعة النظرية الثقافية المفاهيم والمصطلحات، ترجمة: هناء الجوهرى، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2009، ص140.
- xxvi- جون هيلز وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص59-62.
- xxvii- محمد بودرمين: مرجع سبق ذكره، ص141.
- xxviii- ناصر مراد: تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، جامعة سعد دحلب البلدية، من موقع: www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/60338.doc، 2011، 10:24/05/05.
- xxix- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة 2006، الجزائر 2007.
- xxx- ناصر مراد: مرجع سبق ذكره.
- xxxi- محمد بودرمين: مرجع سبق ذكره، ص 141
- xxxii- ناصر مراد: مرجع سبق ذكره.
- xxxiii- محمد بودرمين: مرجع سبق ذكره، ص ص142-143.